CTRF

REVUE DE PRESSE : N 05

Cellule de Traitement du Renseignement Financier

MF
02/05/2015

الشروق اليومي
إخبارية وطنية

2015/05/02

كانت تستورد السمك من أوربا وأمريكا الجنوبية

تواصل التحقيقات مع "مادام دليلة" و55 متهما بتبييض الأموال في سكيكدة

إسلام بوشليق

تواصل المصالح المختصة تحقيقاتها في سكيكدة في قضية مادام دليلة والمتورطين معها بعد القرارات القضائية الصادرة من قبل وكيل الجمهورية وقاضي التحقيق لدى محكمة سكيكدة خلال السنة الماضية 2014، في حق المشتبه فيها ل.ش، البالغة من العمر 61 سنة والمعروفة في الشارع السكيكدي بمدام دليلة، وهي إمرأة ذات نفوذ قوي، لا يتجاوز مستواها الدراسي السنة الاولى ثانوي، كانت تشتغل في تجارات مختلفة من بينها استيراد الاسماك المجمدة مع بعض الشركات الأجنبية بكل من إيطاليا، الاورغواي، إسبانيا بدون سند قانوني خلال الفترة الممتدة من 2005 حتى 2012 إلى ولاية سكيكدة الساحلية، والمتابعة في قضايا الفساد طبقا للتحقيقات التي باشرتها فرقة الابحاث التابعة للدرك الوطني، في إطار الجريمة المنظمة العابرة للاوطان، ونظرا للقرارات التي أصدرتها ذات الهيئة بتسليط الرقابة القضائية، في حق 15 متهما على رأسهم المتهمة الرئيسية ش.ل وشقيقتها ش.إ وهذا من بين المتهمين البالغ عددهم 55 منهم مديرين جهويين ومحليين وموظفين، متابعون بجناية تبييض أموال، التصريح الكاذب الخاص بصرف رؤوس الأموال من وإلى الخارج، التزوير واستعمال المزور وإساءة استغلال الوظيفة من طرف موظفين عموميين، المساعدة والتسهيل على ارتكاب جريمة تبييض الأموال، إزالة بطريقة الغش الكشوفات والحسابات البنكية، لامتناع عمدا وبسابق معرفة عن عدم الإخطار بالشبهة، مع حجز جواز سفرها لدى السلطات القضائية وهي ممنوعة من مغادرة التراب الوطني، بالإضافة الى حجز وتجميد جميع ممتلكاتها الثابتة والمنقولة، حيث لا يحق لها التصرف فيهم، والمتمثلة في عقارات سكنية ومحلات تجارية القضية المتابعة فيها المشتبه فيها لاتزال متواصلة لدى محكمة سكيكدة، في أنتظار محاكمتها، في استكمال ملفات القضية بالتنسيق بين العدالة والدرك وانتظار الانابات القضائية الدولية المطلوبة من طرف العدالة والتي أرسلت خلال شهر أفريل لسنة 2014 لنظرائهم بكل من الاورغواي، إسبانيا، إيطاليا، مكان نشاط المتهمة الرئيسية في قضية البنك الخارجي بسكيكدة كل هذه التهم تدخل في إطار الجريمة المنظمة والفساد وبناءا على حجم وخطورة القضية تحصلت فرقة الأبحاث التابعة للمجموعة الولائية للدرك الوطني على إذن بتوسيع التحقيق أين باشرت إنابات أخرى قضائية مسلمة من طرف السيد قاضي التحقيق لدى نفس المحكمة لمباشرة مهامهم خارج الاختصاص وخاصة على مستوى ولاية الجزائر العاصمة من أجل التعمق في التحقيق وسماع أقوال مديري ومسؤولي البنك الخارجي على مستوى الجزائر العاصمة بالإضافة إلى الانابات الدولية السالف ذكرها. هذا وحركت هذه القضية الشائكة التي حيرت المحققين فرقة الأبحاث التابعة للمجموعة الولائية للدرك الوطني بولاية سكيكدة خلال شهر مارس 2013، ونظرا لخطورتها تم فتح تحقيق معمق أين تم استدعاء بطلة القضية، أين حصلت على أموال طائلة تقدر بالملايير، حيث كانت تحوز على رصيدين بنكيين بالعملة الصعبة على مستوى البنك الخارجي الأول بولاية سكيكدة والثاني بولاية الجزائر، وقامت بحوالي 21 عملية تحويل من الخارج وكانت تصب في رصيديها أموال طائلة بالاورو تفوق العديد من الملايير بالدينار الجزائري مع العلم أن ولاية سكيكدة ليست في حاجة للسمك لأنها غنية بهذه الثروة كما أن شريطها الساحلي يمتد على طول 130 كلم، كما أفضى التحقيق أن المتهمة لا تملك سجل تجاري ولا أية وثيقة قانونية لممارسة نشاط الاستيراد والتصدير وهي النقطة التي أدهشت المحققين كما أنها تسحب أموال طائلة من البنوك متى شاءت بتسهيلات من إطارات البنوك دون مبرر اقتصادي.

2015/05/04

مداهمة الحكومة لساحة بور سعيد تذر الرماد في العيون

!السكوار" من سوق سوداء للعملة إلى "بنوك" سرية"

الجزائر: سعيد بشار /

بعد أن ظل سوق "السكوار" للعملة الصعبة بساحة بور سعيد في العاصمة متواجدا لعقود من الزمن على مرأى من السلطات العمومية، وجعل مشهد الشباب الواقفين على طول الشارع والحاملين لمختلف العملات العالمية، خاصة الأورو والدولار، مشهدا مألوفاً بالنسبة للمارة ويكاد الساحة ترتبط بنشاط تحويل العملة، لم يكن مداهمة قوات الأمن لممارسي هذا النشاط قبل حوالي 3 أسابيع سوى محاولة لذر الرماد في العيون.
توقيف الشرطة مجموعة الشباب الممارس لنشاط تحويل العملة الصعبة على مستوى سوق" السكوار" لم تكن له أي إسقاطات على الصعيد الاقتصادي، باعتبار أن الأصداء التي تحصلت عليها "الخبر" من خلال حديثها مع هؤلاء الشباب، أكدت أنهم مجرد موظفين يتقاضون رواتبهم على أساس نسب أرباح وفوائد عن كل عملية بيع أو شراء العملة، الأمر الذي يؤكد بأن "البارونات" من أصحاب الأموال والممولة لهذه معاملات لا تظهر في الصورة. وعلى هذا الأساس، فإن الحل الأمني الذي اضطرت الحكومة للجوء إليه من أجل التصدي لانتشار هذه الظاهرة لا يجد أثرا له من الناحية الاقتصادية، من منطلق أن المشاكل الاقتصادية تحتاج إلى حلول اقتصادية لا أمنية أو إدارية، بصرف النظر عن "قوة نفوذ" الجهات التي تقف وراء سوق موازٍ تُتداول على مستواه كتلة نقدية ضخمة تقدر بالملايير، إذ اعترف الوزير الأول عبد المالك سلال أن حجم السيولة النقدية المتداولة في القنوات غير الرسمية خارج البنوك تقدر بـ3700 مليار دينار، بينما تقدر الأموال المتداولة ضمن الأطر الرسمية بـ2324 مليار دينار فقط، فيما تظل الحكومة عاجزة عن إيجاد بديل عن السوق السوداء، يؤكده تماطل الجهات المسؤولة في مسألة إنشاء مكاتب الصرف المعمول بها في جميع دول العالم.
عدم قدرة حكومة سلال على مواجهة نفوذ بارونات العملة الصعبة، حوّل السوق السوداء الخاصة بها المعاملات من العلنية إلى ممارسات بيع وشراء الدولار والأورو بطريقة متخفية، وقد لاحظت "الخبر" خلال تقربها من الشباب الممارسين لنشاط بيع العملة الصعبة بساحة بور سعيد الحذر الشديد في تعاملهم مع الزبون، مخافة أن يكون رجل أمن متحفيا بالزي المدني، وعدم مباشرة أي خطوة لبيع العملة إلاّ في حالة التأكد من أن الشخص المعني زبون حقيقي، في حين يرفض البعض منهم البيع أو الشراء إلا إذا كان الزبون مرسلا من طرف شخص "موثق".
وبالمقابل فإن "تجار" العملة الصعبة لا يحملون معهم أي أوراق نقدية من العملة الوطنية أو العملات الصعبة لتفادي احتجازها من قبل قوات الأمن في حالة حدوث عملية مداهمة أخرى، وقد أسر "س.م" وهو أحد التجار الشباب لـ "الخبر" بأن هناك تنسيقا كبيرا بين الممارسين للمهنة لتحذير بعضهم البعض من أي محاولة من مصالح الشرطة، ويفضل هؤلاء التجار من ناحية أخرى ترك هذه الأموال لدى شركاء لهم ينتقلون إليهم عند الاتفاق على الصفقة.
ووقفت الخبر" على أن السوق الموازية للعملة تحمل إلى حد بعيد ميزات البنوك، إذ إن التجار متفقون على بورصة معينة في احتساب أسعار الصرف المطبقة تبعا لمعطيات معينة، بعضها ذو طابع اقتصادي وآخر يتعلق بحيثيات واقعية مرتبطة بمواسم محددة يكثر فيها الطلب على تحويل العملة الصعبة، على غرار فترات العطل والإجازات ومواسم أداء فريضة الحج ولا ترتبط معاملات بيع "الدوفيز" في السوق الموازية بقيم معينة كما هو الشأن بتلك المعمول بها على مستوى مكاتب التحويل الرسمية للبنوك، حيث يمكن لهؤلاء التجار تأمين أي مبلغ مهما كان كبيرا، شريطة الاتفاق على السعر فقط، إذ إن عمليات التحويل تبدأ من مبالغ بسيطة جدا وتنتهي في صفقات لمبالغ ضخمة لا يمكن تصورها، وذلك من غير مساءلات حول مصادر هذه الأموال، الأمر الذي يجعل منها فضاء خصبا لغسيل المال الوسخ لإدخاله إثر ذلك للقنوات الرسمية على فترات، عبر ثغرات رقابة الجهات المسؤولة وعدم قدرتها على التحكم في هذه الممارسات المخفية.

الشروق اليومي
إخبارية وطنية

2015/05/06

فضيحة مؤسسّة سياتا لتوزيع المياه بالطّارف وعنابة تجر 17 موظفا ومسؤولا للعدالة

وضع مدراء ورؤساء مصالح رهن الرّقابة القضائيّة في ملف تحويل 13,711 مليار

أحمد زقاري

أصدرت غرفة الاتهام لدى مجلس قضاء عنابة، في ساعة متأخرّة، من عشيّة أمس الأول الاثنين، قرارا بوضع ستة متهمين من بين المتهمين الـ17 المتابعين في قضية الفساد بمؤسسّة سياتا لتوزيع الماء الشرّوب بمنطقتي عنابة والطارف، رهن الرقابة القضائية، ويتعلق الأمر بمديرين عامين سابقين، فضلا عن أربع رؤساء مصالح، بينهما امرأتين، بينما تمّ الإفراج عن البقية لغاية جلسة المحاكمة، والتأمت غرفة الاتهام بالمجلس في هذه القضيّة، عقب الطعن من قبل السيّد وكيل الجمهورية لدى محكمة عنابة الابتدائية، في قرار قاضي التّحقيق بالغرفة الثانيّة لذات المحكمة، الذي كان أصدر قرارات بوضع ستة أشخاص رهن الرقابة القضائية، منذ أسبوعين، وكانت هذه القضيّة قد ظهرت للعلن منذ أشهر، عندما باشرت وحدات فرقة الشرطة الاقتصادية بأمن ولاية عنابة، تحقيقات وتحريات معمقة، في الحسابات المالية للشركة، والمعاملات مع الزبائن، بعد أن ثبت وجود عمليات لتحويل مستحقات التزويد بالماء الشرّوب وثغرات على مستوى عدة فروع للتخليص بالمؤسسة، التي كانت تخضع للتسيير من قبل شركة ألمانية، قبل أن يتم فسخ العقد مع الشريك الألماني بقرار وزاري، ليبدأ بعدها مسلسل التّخلاط والفساد والنهب على مستوى الشركة، وبعد أشهر من التحريات حصرت التحريات والخبرات القضائية المبلغ المالي الإجمالي المحول من حساب الشركة بـ13 مليار سنتيم، و711 مليون، ومن خلال التحقيقات تم سماع نحو 30 شخصا، ما بين شهود ومتهمين، أغلبهم موظفين ورؤساء مصالح ومدراء سابقون، وشملت التحريات الفترة الممتدة من بين أعوام 2007 و2014، وكان اكتشاف الثغرة المالية على مستوى فرع حي الميناديا أثناء عملية مراقبة روتينية على خلفية الاحتجاجات المتكررة للزبائن لدى المصالح التجارية التابعة لشركة توزيع الماء الشروب بعنابة والطارف بخصوص تضخم الفواتير، ولدى إيفاد المديرية الولائية لشركة المياه والتطهير عنابة والطارف المعروفة اختصارا باسم زسياتاس لجنة تحقيق داخلية على إثر اكتشاف الثغرة المالية بفرع الميناديا والمقدرة بمليار سنتيم، اتضح بعد التدقيق في الكشوفات والحسابات وفواتير الفرع الذي يغطي عدة أحياء بوسط المدينة، أن حجم الثغرة الحقيقي تجاوز الـ 4 ملايير سنتيم، وتضيف ذات المصادر بأن تحريات مصالح الأمن كشفت وجود خروقات بوحدات تحصيل أخرى، حيث قدر المبلغ الإجمالي لثغرات المالية ما 13,711 مليار سنتيم، وتمت تحديد المبالغ المختلسة أثناء مراقبة بطاقيات الزبائن الذي قاموا بتسديد فواتيرهم في الفترة الممتدة ما بين 2007 و2014، حيث قام الأعوان المكلفون بعمليات التحصيل على مستوى الصندوق والمتهمون بالاختلاس، بتدوين الفواتير المحصلة على مستوى جهاز الإعلام الآلي على أنها حساب سنوات سابقة، لا تدخل هذه المبالغ المالية المحصلة في الحسابات اليومية للصندوق، مستغلين بذلك الخلل التقني الموجود في نظام الإعلام الآلي للشركة من خلال التلاعب في الأرقام المحصلة، وقد قامت المديرية العامة بعد تفجير الفضيحة، بالتوقيف التحفظي لعدد من الأعوان والإطارات في محاولة يائسة لغلق ملف هذه الفضيحة، وتحييد المتورطين في اختلاس أموال الشركة المحصلة من استهلاك الزبائن للماء الشروب، ومن المرتقب أن تحول هذه القضية، على النيابة لجدولتها ومحاكمة المتهمين في هذه الفضيحة قريبا.

الطارف

باتنة

هلاك مقاول

لقي، مساء أمس الأول، مقاول حتفه إثر تعرضه لحادث عمل جراء سقوط مأكب كوابل كهربائية على رأسه، عقب تدحرجه من شاحنة رافعة. وكان المقاول الشاب 37 سنة أصيب بجروح خطيرة في أنحاء من جسمه بورشة واقعة بقرية عين عبد الرحمان بدائرة تيمقاد ولاية باتنة ما حتم نقله للمستشفى غير أنه توفي لخطورة الإصابات التي سببت له نزيفا داخليا تعذر معالجته.

النهار الجزائرية

2015/05/06

موظفة في بنك تختلس أموالا من أرصدة زبائن في العفرون بالبليدة

أقدمت موظفة بإحدى البنوك الوطنية الفرعية بمدينة العفرون في ولاية البليدة، على اختلاس مبلغ مالي قدر بـ70 مليون سنتيم من رصيد زبونة سورية، وقد سبقتها عملية اختلاس مماثلة لأرصدة عدة زبائن لهم حسابات مفتوحة على مستوى البنك، حيث كانت تقوم الموظفة بسحب الأموال مع نهاية الأسبوع وإقراضها لأشخاص آخرين ومقاولين لإرجاعها مع بداية الأسبوع مقابل فوائد، والتي أمر وكيل الجمهورية بمحكمة العفرون بإيداع الموظفة المسماة ب.ص البالغة من العمر 34 سنة الحبس المؤقت عن تهمة اختلاس أموال عمومية. حيثيات القضية التي عالجتها الفرقة الإقتصادية والمالية للشرطة القضائية لمصالح الأمن، جاءت بعد اكتشاف ثغرة مالية ناقصة بالرصيد المفتوح لزبونة بقيمة 35 مليون سنتيم أثناء سحبها لمبلغ مالي، مما جعلها تخبر الجهة المعنية بالأمر، والتي قامت بفتح تحقيق داخلي أفضى بأن المعنية هي التي قامت بسحب المبلغ المذكور، كما أن الموظفة قد قامت بإرجاع المبلغ المالي كلية، وهذا بعد اكتشاف أمرها من قبل مصالح البنك، التي حوّلت ملفها على الجهات الأمنية، وامتدادا للتحقيقات في الملف، تبين أن الموظفة سبق لها وأن اشتغلت ببنك البليدة وتم معاقبتها وتحويلها إلى الوكالة الفرعية بالعفرون، حيث استغلت الموظفة المعنية المكلفة بعملية تحويل المبالغ المالية على مستوى البنك منصبها بسحب مبالغ مالية من أرصدة زبائن مع كل نهاية أسبوع، لإقراضها لأشخاص تتعامل معهم لتسيير شؤونهم في أيام العطل، على أن تسترجع الأموال مع بداية الأسبوع مقابل فوائد لصالحها، إلا أن أمرها فضح بتماطلها في استرجاع المبلغ واكتشاف أمرها من قبل صاحبة الرصيد المختلس، وهو الملف الذي تم عرضه على قسم الجنح بمحكمة العفرون وتم توقيع عقوبة عام حبسا غير نافذ في حقها.

سارة.ق

LIBERTE

10/05/2015

FUITE DES CAPITAUX ET RAPATRIEMENT DE L'ARGENT DE LA GARANTIE
Le gouvernement ordonne une enquête

Les années d'or de l'automobile, à savoir 2011, 2012 et 2013, semblent avoir profité aux uns, ceux qui se sucrent sur le dos de l'État algérien, mais pas aux autres, ceux qui payent rubis sur l'ongle leurs impôts, versent leur argent dans les banques algériennes et rapatrient l'argent de la garantie redevable par les maisons mères deux ans après la vente des produits. Surtout pas aux autres qui, tenus de déclarer la comptabilité détaillée de l'exercice annuel, obéissent aux règles fiscales qui régissent les entreprises de droit algérien.
Mais malheureusement, on est loin du compte, si on se fie aux chiffres déclarés par les uns et les autres, y compris ceux qui ont fait des chiffres d'affaires (CA) faramineux et qui déclarent un bénéfice infinitésimal. Jeudi dernier, le site TSA révélait que *"plusieurs concessionnaires automobiles sont visés par des enquêtes fiscales (...). La direction des grandes entreprises (DGE) de la direction générale des impôts (DGI) a établi une liste de concessionnaires automobiles à contrôler"*.
La publication des exercices au CNRC (Centre national du registre du commerce) pourrait confirmer ou infirmer ces informations. Mais, jusqu'ici, cet aspect a fortement été négligé par le gouvernement qui a pris la décision d'engager des enquêtes approfondies sur certains concessionnaires. Car, il y aurait même des concessionnaires automobiles qui ont réalisé des résultats dépassant leurs propres prévisions et qui ont déclaré un bilan en dessous du seuil d'un chiffre d'affaires. Non seulement ces entreprises n'honorent pas leurs impôts, mais elles transfèrent leurs bénéfices à l'étranger à travers des procédés que les enquêteurs vont s'atteler à élucider.

De la loi, de la liste des fraudeurs et des interrogations
Même si on ne détient pas toutes les statistiques liées à ces cas de fraude flagrants, il n'en demeure pas moins que les représentations des marques européenne, américaine et asiatique sont concernées par ces pratiques qui portent un grave préjudice au budget de l'État. Cette enquête gouvernementale intervient au moment où un nouveau cahier des charges vient réguler un tant soit peu l'exercice de cette activité et l'anarchie qui règne dans un marché ouvert à toutes les potentialités. Loin de remettre en cause sa substance, cette loi ne prend en charge que le volet inhérent aux surfacturations des produits via des sociétés-écran établies à l'étranger pour frauder et provoquer une fuite des capitaux qui se chiffre en milliards de

dinars. D'où ces interrogations : est-ce que les clauses relatives aux fausses déclarations sur le bénéfice et le rapatriement de l'argent sur la garantie seront pris en considération dans les textes d'application inhérents aux chapitres financement, investissement et placement dans cette enquête ? Mieux, n'est-il pas temps que les services des impôts mettent le holà sur les fausses déclarations et les anomalies qui entachent le compte de résultat de chaque concessionnaire et de procéder à une lecture analytique basée sur les déclarations des concurrents ? Autrement dit, est-il normal que certains concessionnaires payent le double de l'IBS de ce que versent à l'État deux ou trois concessionnaires ? À en croire les résultats déclarés et publiés au CNRC, il est temps également de se pencher sur une comparaison négative sur l'IBS (impôt sur le bénéfice des sociétés) afin de déterminer le résultat exact d'exploitation négatif. Cette situation s'explique par la différence temporelle et temporaire (impôt différé actif) ainsi que la différence permanente entre le résultat fiscal et le résultat comptable. Autrement dit, il ne serait pas exclu que les enquêteurs tombent sur des déclarations sur les charges fictives ou encore sur la surfacturation sur la pièce de rechange.

Rapatriement de l'argent de la garantie : des milliards de dinars !

L'autre aspect réside dans le fait que certains concessionnaires ne rapatrient pas les sommes colossales déduites sur la garantie payée par la maison mère à sa représentation en Algérie. Car, chaque produit vendu en Algérie est garanti par le concessionnaire. Le client bénéficiera de deux ans ou d'une extension de garantie dûment payée par le concessionnaire. Cet argent est systématiquement remboursé par la maison mère au concessionnaire après un délai de rigueur arrêté entre les deux parties. Or, il se trouve que certains concessionnaires placent cet argent à l'étranger provoquant un manque à gagner astronomique pour le budget de l'État et aux impôts. Sachant que chaque acte commercial est imposable, ces pratiques ont été dénoncées par l'Association des concessionnaires automobiles algériens (AC2A). D'autant que les investigations, qui seront par ailleurs suivies de près par le Premier ministère et les ministères chargés du secteur, risquent d'éclabousser des représentants officiels de marques automobiles qui, jusqu'ici, estiment être à l'abri de redressements fiscaux, voire de retraits d'agrément. Il faut savoir que ces pratiques ne sont pas le propre de notre pays où le marché de l'automobile n'a que huit ans en termes de croissance. Mais, à l'aube de l'ouverture du champ de l'industrie automobile, le gouvernement devra revoir sa copie pour assainir un marché où règne une *"anarchie organisée"*, où tout le monde trouve son compte. Notamment les lobbies. Aujourd'hui, la question est surtout de savoir si les services des impôts comptent aller jusqu'au bout pour faire éclater la vérité sur les pratiques malsaines de certains concessionnaires qui profitent d'un marché de 6 milliards de dollars US.

F. B.

2015/05/11

كان يستغل الشباب البطال في تبسة كغطاء لنشاطه الإجرامي

الإطاحة برجل أعمال تورط في تبييض أموال وتهريب 80 مليار سنتيم إلى الخارج

فكت مصالح أمن بسكرة، لغز عصابة خطيرة كانت تستغل الشباب البطال لاستخراج السجلات التجارية الخاصة بالاستيراد والتصدير، بعدها يقوم رئيس العصابة وهو رجل أعمال في الفلاحة بعملية التوطين المزور بواسطة أحد البنوك في ولاية بسكرة كغطاء لتبييض الأموال، أين تمكنت مصالح الأمن من التوصل إلى أن المتهم تمكن من تحويل مبلغ 80 مليار سنتيم للخارج، ليأمر قاضي التحقيق لدى محكمة القطب الجزائي في قسنطينة بإيداع رئيس العصابة الحبس بتهمة تبييض الأموال.

أسماء.ب

وحسب المعلومات الأولية، فإن توقيف رئيس العصابة الذي يمتهن تبييض الأموال، رجل أعمال في الخمسينيات يدعى «ب.بوزيان» مسبوق قضائيا من قبل في ملف متعلق بالإستثمار الفلاحي في منطقة حدودية بولاية تبسة، جاء إثر معلومات تحصلت عليها مصالح أمن الجهات المتخصصة عن استغلال شخص لشباب من منطقة بئر العاتر بطالين عن طريق استخراج سجلات تجارية خاصة بالاستراد والتصدير بأسمائهم، بعدها كان يقوم بعملية التوطين المزورة ببنك في ولاية بسكرة لإبعاد الشبهات عنه، إلا أن مصالح فرقة الدرك الوطني لبسكرة تمكنت من التوصل إلى المتهم الرئيسي، وهذا عقب سماع مدير الوكالة البنكية، وبناء على المعلومات التي قدمت له وبعد مراسلة قاضي التحقيق، أعطى أمرا بتوسيع دائرة الاختصاص إلى مدينة بئر العاتر، حيث تمكنت الضبطية القضائية من الوصول إلى المسمى «ب.بوزيان»، هذا الأخير كانت له عدة نشاطات إجرامية وتحركات مشبوهة وسبق أن أودع السجن في قضايا أخرى، منها قضية الاستثمار الفلاحي في منطقة عقلة أحمد الحدودية، كما توصلت التحريات إلى أن المتهم قام بتحويل ما قدره 80 مليار سنتيم من داخل الوطن إلى الخارج بوثائق مزورة، وبعد التحقيق المعمق مع المتهم قرر قاضي التحقيق لدى محكمة القطب الجزائي بقسنطينة وضعه رهن الحبس الاحتياطي على ذمة التحقيق لحين إتمام التحريات.

LIBERTE

11/05/2015

DOMICILIATION BANCAIRE DES IMPORTATIONS
La BEA accentue les mesures

de contrôle ***Des mesures additionnelles viennent durcir le dispositif de "vigilance" de la Banque extérieure d'Algérie (BEA) dans le traitement des opérations du commerce extérieur. Des mesures répercutées par une note interne à la banque datant du 6 mai dernier et intitulée "Mesures de sécurisation des opérations de commerce extérieur", dont Liberté a pu se procurer une copie.***

La note signée par le directeur du commerce extérieur Smaïl Berrazouane, qui a souligné qu'il s'agit bien de mesures additionnelles à celles déjà prises il y a une semaine dans le même objectif, a d'abord insisté sur l'application *"rigoureuse"* des dispositions de l'article 42 du règlement 07-01 de la Banque d'Algérie (BA) relatif aux règles applicables aux transactions avec l'étranger et aux comptes devises. Des dispositions stipulant que l'acceptation des dossiers de domiciliation et tout autre engagement devant mener à un paiement par transfert de devises vers l'étranger, l'intermédiaire agréé (la BEA dans ce cas, ndlr) doit tenir compte de la surface financière du client, à savoir apprécier sa capacité à financer ses investissements et à assurer ses engagements financiers, ce qui implique l'évaluation de ses capitaux propres par rapport à son endettement. Smaïl Berrazouane a ensuite détaillé ce point en interdisant la domiciliation de toute opération d'importation pour *"des montants excédant deux fois les fonds propres de l'entreprise"*.
Et, aussi, de *"ne pas permettre aux sociétés soumises au forfait fiscal d'effectuer des transactions dont le montant annuel dépasserait les 30 millions de dinars (275 000 euros environ)"*. Dans le même contexte, la BEA a interdit à ses agents d'accepter les versements en espèces destinés à la constitution de la provision préalable à l'importation. Désormais, le cash ne sert plus au paiement des importations via la BEA. La
note interdit y compris d'accepter *"les actes notariés de reconnaissances de dettes servant de justificatifs à des dépôts d'espèces"*.

Encore, la domiciliation de nouvelles opérations d'importation ne peuvent plus être admises avant de solder le passif des précédentes. *"Refuser la domiciliation de nouvelles opérations d'importation sans que celles réalisées précédemment soient apurées"*, peut-on lire dans la note.
Sur un autre plan, la banque a introduit une exigence relative à la qualité des produits importés qui ne manquera certainement pas de froisser ses clients. Autant l'objectif est légitime, celui de lutter contre les opérations fictives, le directeur du commerce extérieur a usé

de beaucoup de tact pour la formuler. *“Inviter le client à rendre exigible l’ensemble de documents attestant la qualité des produits à même d’assurer une sécurité supplémentaire et une traçabilité des opérations d’importation, notamment des trois principaux pays d’expédition, à savoir la Chine, la Turquie et Dubaï”*. Et de préciser de quels documents il s’agit : *“Ces documents délivrés par des organismes indépendants de renommée mondiale, sont censés représenter la qualité, l’origine et la conformité à la commande, des produits importés.”* La banque a également invité ses agents à observer une plus grande vigilance vis-à-vis des paradis fiscaux. *“Pays de destination ou de provenance qui ne sont pas transparents sur le régime fiscal et qui sont tolérants envers les sociétés écran”*, selon l’expression utilisée par le rédacteur de la note.

Et, s’agissant des produits destinés à la revente en l’état, la banque a exigé une paperasse supplémentaire : *“Le certificat de conformité délivré par les services habilités du ministère du Commerce.”*

LYAS HALLAS

El Watan

11/05/2015

BLANCHIMENT D'ARGENT EN SUISSE

Un record de 3,34 milliards de francs en 2014

Après celui de 2011, c'est un nouveau record en termes de communications de soupçons que le Bureau de Communication en matière de blanchiment d'argent - Money Laundering Reporting Offi ce Switzerland

- MROS, le gendarme de la fi nance helvétique, a enregistré en 2014. S'il a bondi de 24% par rapport à 2013, le nombre de cas où a été suspectée l'origine criminelle des fonds, soit 1753 signalés par la puissante et très controversée place fi nancière suisse, a, de loin, dépassé les 1625 communications transmises en 2011.

De telles «performances» étaient inattendues. Mieux, le MROS, service central du Département Fédéral de Police et Justice (DFJP), n'en a jamais connu depuis sa création en 1998 et il les doit, essentiellement, à la collaboration active des intermédiaires financiers, les banques en particulier : plus de 85% des communications à leur actif. Ce chiffre record n'était pas prévisible car, comparativement à 2011 et 2012, respectivement marquées par l'avènement du Printemps arabe et un cas de grande envergure, aucun événement majeur pouvant expliquer la hausse des communications de soupçons de recyclage d'argent d'origine douteuse n'a été enregistrée en 2014, fait remarquer l'imposant 17e rapport 2015 du MROS, 2015 dont *El Watan Economie* a été destinataire d'une copie. S'agissant des sommes impliquées, la hausse de 12% les a hissées de 2,98 à plus de 3,34 milliards de francs suisses, un montant jamais égalé et qui a même dépassé le record de 2011. A cela une raison : en 2014, une communication a franchi le seuil des 200 millions de francs, tandis que 6 autres concernaient des montants dépassant les 75 millions de francs. A elles seules, ces 7 communications ayant ainsi pesé presque un tiers du chiffre total des valeurs patrimoniales annoncées, est-il relevé dans le même rapport. Et l'origine des fonds, objets d'annonces de suspicion de recyclage, émanant de la place financière où, outre les banques, interviennent essentiellement des entreprises fiduciaires, sociétés de transfert de fonds, négociants en devises, casinos, fondations, avocats, notaires, négociants en valeurs mobilières, gérants de fortune/conseillers en placement, courtiers en matières premières et métaux précieux, etc. La corruption à grande échelle a été l'infraction préalable au blanchiment la plus répandue en 2014 : avec 357 communications de soupçons d'actes de corruption, c'est le double du score de 2013 qui a été atteint, relève le MROS. Est-ce à dire que les délinquants en col blanc, de tous horizons, ont fait de la Suisse où le mythe du secret n'est pas près de se déconstruire entièrement un point de chute idéal ? Pour les organismes helvètes anti-blanchiment d'argent, le marché secret de la finance n'est pas une particularité suisse.

Attachés à la préservation de la sérénité de leur pays, ces organismes veillent scrupuleusement à ce que l'image de marque de la plus célèbre place financière ne soit écornée davantage. *«Il ne faut pas déduire de cette tendance que le blanchiment d'argent est en augmentation. La Suisse ne compte d'ailleurs ni plus, ni moins de cas de blanchiment que d'autres places financières de même type»*, se défend l'Office fédéral de la police (Fedpol), tutelle du MROS,

mettant plutôt en avant le sentiment de responsabilité et la prise de conscience réelle des intermédiaires financiers
de plus en plus perceptibles. Pour preuve : alors que le nombre de communications des banques a augmenté de 33%, passant de 1123 en 2013 à 1495 en 2014, celui provenant
du reste du secteur financier est en baisse. Ce qui témoigne des efforts considérables déployés par le secteur banquier dans le développement de leurs systèmes de contrôles internes. Aussi, soutient Stiliano Ordolli, le boss du MROS, la tendance haussière du nombre de dénonciations de soupçons de blanchiment d'argent est le fruit des récentes modifications apportées par le législateur en matière, à la fois, d'obligation de communiquer et de
droit de communication.
A la demande de la place financière qui recommandait son maintien, précise le Dr Ordolli, ce dernier (droit de communication) avait fait l'objet d'une opposition de suppression lors
de la consultation de 2013 de la loi sur la mise en oeuvre des recommandations révisées du Groupe d'actions financières (GAFI) dont la mission est de promouvoir des politiques
internationales de lutte contre la grande délinquance financière. Au nombre de 40, ces recommandations ont été formulées et revues dans la perspective de lutter contre l'usage
abusif de systèmes financiers à des fins de blanchiment de capitaux. Parmi ces recommandations, la plus importante, celle portant extension des prérogatives du MROS, et ce, au même titre que les 127 autres Cellules de renseignements financiers (CRF) dont la CTRF algérienne, toutes membres du Groupe Egmont.
Ainsi, outre le partage sécurisé, rapide et juridiquement admissible avec ses homologues étrangers d'informations se rapportant aux numéros de comptes bancaires, renseignements
sur les transactions de capitaux ou aux soldes de comptes, le renforcement des capacités d'analyses a, ainsi, permis à l'Organe suisse d'approfondir le filtrage des communications de soupçons réfutables. Ce qui explique, selon M. Ordolli, spécialiste dans le domaine de la lutte contre le blanchiment d'argent, la tendance baissière observée ces trois dernières années des communications transmises aux autorités de poursuite pénale. En témoigne : en 2014, celles-ci ont été destinataires de 1262, c'est-à-dire 72 % sur 1753 annonces de soupçons. D'où un taux de transmission de 7% plus bas que celui de 2013, déchargeant de fait les ministères
publics, se réjouit cet ancien diplomate du Département fédéral des affaires étrangères (DFAE).

N. B.

الخبر

2015/05/13

قال أنه سيقدم خلال لقاء الجمعية العامة للأمم المتحدة المقبل.. مساهل:

«الاتحاد الإفريقي يحدد تعريفا دقيقا لمفهوم تمويل الإرهاب»

سيقدم الاتحاد الإفريقي خلال الجمعية العامة المقبلة للأمم المتحدة، مقترحا يتعلق بتحديد تعريف دقيق لمفهوم تمويل الإرهاب للتمكّن من المتابعة القضائية للمتورطين، حسب ما كشف عنه أمس الوزير المنتدب المكلف بالشؤون المغاربية والإفريقية، عبد القادر مساهل.

راضية شايت

وأفاد مساهل على هامش يوم دراسي نظمه مجلس الأمة حول «المقاربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب وتجفيف منابعه»، أن الاتحاد الإفريقي سيقوم خلال الجمعية العامة المقبلة للأمم المتحدة، بتقديم مقترح يتضمن تعديل الاتفاقيات الدولية لمكافحة الإرهاب في شقها المتعلق بتمويل الجماعات الإرهابية. وأضاف أن التمكين من المتابعة القضائية على المستوى الدولي للمتورطين في قضايا الإرهاب، يستلزم وضع تعريف دقيق لمفهوم التمويل، مذكرا بتداخل المصالح والأهداف بين الجماعات الإرهابية والجماعات المسلحة الناشطة في إطار الجريمة المنظمة، والتي يبقى العامل المشترك الأساسي بينها هو المال.

وعلى صعيد ذي صلة، قدم مساهل خلال مداخلته عرض حال حول الوضع السائد بالحزام المحيط بالجزائر، بدءا من تونس التي وإن «تمكنت من اجتياز الانتقال المؤسساتي بنجاح، غير أنها تبقى معرضة بشكل مباشر لبروز متسارع للعنف الإرهابي الذي لم تعرفه من قبل». كما عرّج أيضا على كل من مالي وليبيا والنيجر وموريتانيا، حيث تواجه هذان الأخيرتان حسبه «معضلة محدودية الوسائل في التكفل بالتحديات التي تطرحها شساعة مساحتيهما وهشاشة حدودهما، في الوقت الذي تكشف الجماعات الإرهابية وشبكات الإجرام العابرة للحدود من نشاطها لاستغلال نقاط الضعف هذه لصالحها». وفي الصحراء الغربية، أشار مساهل إلى أن الوضع بهذا البلد المحتل لا يزال على حاله، حيث «يبقى مسار إنهاء الاستعمار مسدود الآفاق، مما سبب تأزما يفرض على المجموعة الدولية تنظيم استفتاء تقرير المصير»، كما قدم بالمناسبة تقييما للتهديد الإرهابي في المحيط العربي والإفريقي، أين تمكنت الجماعات الإرهابية في بعض دوله من بسط سيطرتها على عدة أقاليم، بما في ذلك منشآتها الاستراتيجية، مؤكدا أن «ما يدعو إلى القلق هو التوافد المتزايد للمنخرطين الجدد في المجموعات الإرهابية في بؤر النزاعات».

Le Soir D'ALGERIE
Quotidien indépendant

17/05/2015

AÏN TÉMOUCHENT Démantèlement d'un réseau de fauxmonnayeurs

Un réseau de faux-monnayeurs a été démantelé par les éléments de la police judiciaire d'Aïn-Témouchent, apprend-on, hier, de la Sûreté de wilaya.
Ce réseau, spécialisé dans l'escroquerie par la confection de faux dinars et euros, a été démantelé à la fin de la semaine écoulée, suite à l'exploitation d'informations relatives à leur trafic, indique-t-on. Les investigations des policiers ont permis l'identification des membres de ce réseau, en l'occurrence deux individus de nationalité subsaharienne, et leur arrestation en flagrant délit au niveau d'un commerce du chef-lieu de wilaya, alors qu'ils étaient en pleine négociation avec leur victime, précise-t-on.
Les deux mis en cause avaient en leur possession un caisson en fer contenant 50 coupures de feuilles grises sous forme de billets prêts à l'emploi et d'autres produits servant à leur délit. Présentés devant le parquet d'Aïn Témouchent, les mis en cause ont été placés sous mandat de dépôt. Il s'agit là de la troisième affaire du genre traitée par la Sûreté de wilaya depuis le début de l'année.

APS

2015/05/18

مجلس الأمن الدولي فرض عليها إجراءات جديدة

الجزائر ملزمة بنشر قوائم المتورطين بتمويل الإرهاب

خالد بودية

فرض مجلس الأمن الدولي على الجزائر إجراءات جديدة في مجال الوقاية من تمويل الإرهاب ومكافحته، ما دفع وزارة الصادر في 16 سبتمبر 2013، والمتعلق بإجراءات الكشف عن 318-13العدل لإلغاء أحكام المرسوم التنفيذي رقم الأموال والأملاك الأخرى وتحديد موقعها وتجميدها، في إطار مكافحة تمويل الإرهاب، واستبداله بمرسوم تنفيذي جديد.
أقر مرسوم تنفيذي يتعلق بإجراءات حجز أو تجميد الأموال، في إطار الوقاية من تمويل الإرهاب ومكافحته، ورد في العدد الجديد للجريدة الرسمية، أمس، نشر قوائم الأشخاص والمجموعات والكيانات المتورطة في تبييض الأموال وتمويل الإرهـــــــاب على المواقع الإلكـــــــترونية لوزارة المالية ومحـــكمة الجزائر.

ويقع المرسوم الجديد رقم 15-113 المؤرخ في 12 ماي الجاري، في 10 مواد تحدد كيفيات تطبيق إجراءات حجز و / أو تجميد الأموال التي مصدرها التبييض وتمويل الإرهاب، طبقا للقانون رقم 05-01 المؤرخ في فيفري 2005. ويكلف، حسب المرسوم، وزير الخارجية بإرسال قائمة الأشخاص والمجموعات والكيانات المسجلة في القائمة الموحدة للعقوبات المقررة من طرف مجلس الأمن للأمم المتحدة، وذلك بمجرد نشرها، إلى وزير المالية الذي يصدر، فورا، قرارا بحجز و / أو تجميد أموالهم والأموال المتأتية من ممتلكاتهم والـــــــتي يحوزونها أو تخضع، بطـــــــريقة مباشـــــــرة أو غير مباشرة، لرقابتهم أو رقابة أشخاص يعمـــــــلون لصالحهم أو يأتمرون بأوامرهم.
وضمن الإجراءات الجديدة، فرضت القرارات الصادرة عن مجلس الأمن الدولي نشر قرار الحجز و/ أو التجميد الصادر عن المالية على الموقع الإلكتروني الرسمي لـ"الهيئة المتخصصة" فورا. ونصت المادة الثانية من المرسوم أنه "دون المساس بالطرق القانونية الأخرى المقررة لإجراء التبليغ، يعتبر نشر قرار الوزير المكلف بالمالية على الموقع الإلكتروني، بمثابة تبليغ للخاضعين بأمر حجز و/ أو تجميد أموال الأشخاص والمجموعات والكيانات المذكـــورة في القوائم.
وتوجه طلبات الدولة المتعلقة بحجز و/ أو تجميد الأموال، في إطار تطبيق قرار مجلس الأمن الدولي، عن طريق وزارة الشؤون الخارجية إلى "الهيئة المتخصصة"، التي ترسلها فورا إلى وكيل الجمهورية لدى محكمة الجزائر، فيما ينشر أمر الحجز و/ أو التجميد الصادر عن رئيس محكمة الجزائر، أيضا على الموقع الإلكتروني الرسمي للهيئة.
وألزمت أحكام المرسوم التنفيذي وزارة المالية بالتأكد إن كان الأشخاص أو المجموعات أو الكيانات المنشورة أسماؤهم على الموقع الإلكتروني الرسمي لـ"الهيئات المتخصصة" ضمن زبائنهم، وفي هذه الحالة، طبقا للمادة 5، تطبق فـــــــورا إجراءات الحجز و / أو التجميد وتبلغ بذلك "الهيئات المتخصصة".

LIBERTE

21/05/2015

SAISIE À KOLÉA
Plus de 550 000 euros en faux billets

Les services de la BMPJ de Koléa ont révélé qu'une quantité importante de faux billets, évaluée à 550 000 euros et plusieurs coupures en dollars, a été saisie dans un domicile privé, et ce, après des plaintes déposées par des victimes faisant état de la circulation de devises contrefaites.

Les quatre faussaires arrêtés ont escroqué des citoyens originaires des wilayas de Tipasa, de Blida et d'Alger. Ils se faisaient passer pour des investisseurs exerçant à l'étranger ayant des comptes bancaires à l'étranger. Du matériel et du papier blanc et noir ont été saisis par les policiers. Les mis en cause ont été placés sous mandat de dépôt par le procureur du tribunal de Koléa.